

مذكرة: العدالة الضريبية بالمغرب

السياق:

في إطار النقاش والتفكير حول خلق نموذج تنموي جديد، وقبل انعقاد المناظرة الوطنية الثالثة حول الجبايات تحت عنوان "العدالة الضريبية" المزمع تنظيمها يومي 3 و 4 مايو 2019 بالرباط، تبدو أهمية إرساء نظام ضريبي يستجيب لتطلعات المواطنين والمواطنات ضرورة ملحة ومستعجلة.

في الواقع، يعتبر النظام الضريبي من بين المؤشرات الرئيسية الخاصة بعملية إعادة توزيع الموارد من أجل الاستجابة للحاجيات الأساسية وذات الأولوية لسكانة البلد بعيدا عن اختزاله في مجرد وسيلة أو أداة تقنية لجمع الضرائب وتخصيص الموارد من أجل تنفيذ السياسات العمومية. فالنظام الضريبي يمكن أن يشكل رافعة مهمة توفر معطيات ومعلومات عن النموذج الاقتصادي الذي يتبناه كل بلد، كما يمكن كذلك أن يوجه ويؤطر الاختيارات السياسية وشكل العلاقة بين المواطنين والمواطنات والمؤسسات العمومية على الصعيدين الوطني والمحلي.

عرف النظام الضريبي بالمغرب عدة إصلاحات انطلاقا من سنة 1985 في إطار برنامج التقويم الهيكلي، لكن رغم ذلك فقد أظهر النظام الضريبي محدوديته في ما يتعلق باحترام مبادئ الشفافية والانسجام والإنصاف والحكامة.

من جهة أخرى، يمكن للجبايات أن تدمج داخل سياسات عمومية تعزز المساواة بين الجنسين والقضاء على التمييز على أساس الجنس.

إن هذه المناظرة، التي تهدف إلى تحديد إطار لتوجيه السياسة الضريبية، مدعوة لاحترام الالتزامات الدولية للمغرب المتعلقة بحقوق الإنسان، ولتطبيق الأحكام الدستورية المتعلقة باحترام المساواة والمناصفة والعدالة الاجتماعية وتعزيز بيئة قانونية ومؤسسية تحترم حقوق الإنسان في بعدها الكوني. وفي هذا الإطار تدرج المسؤولية الملقاة على عاتق الحكومة بصفتها المسؤولة عن تنظيم هذه المناظرة بالنظر إلى واجبها الرئيسي المتمثل في تكريس القانون للالتزامات الدولية لحقوق الإنسان والأحكام الدستورية ذات الصلة المباشرة بالمبادئ الأساسية الواردة في المواد 39 و 40 و 71 من القانون الأساسي.

بالنظر إلى هذه المبادئ والأحكام الدستورية، تدعو فعاليات المجتمع المدني الحكومة إلى ضمان انسجام وتوافق خلاصات المناظرة مع الأحكام الدستورية ومع تحديات تعزيز مجتمع ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية، وحرصهم على توجيهها نحو تحقيق العدالة الاجتماعية.

لحدود اليوم، يتناقض النظام الضريبي المغربي الحالي بشكل صارخ مع الإعلانات الرسمية التي تهدف إلى مكافحة الفقر والأسباب البنيوية التي تولده، لاسيما التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية.

على هذا الأساس، يجب تأطير النظام الضريبي القادم من خلال اعتماد قانون إطار يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم وروح النموذج التنموي الجديد المطروح للنقاش. كما ينبغي لهذه المرحلة التأطيرية المتمثلة في المناظرة الوطنية أن تنتبأ بالتحديات المتمثلة في الحد من أوجه الامساواة وتعزيز المساواة بين المواطنين والمواطنات أمام القانون، دون أي تمييز، مع إعطاء الأولوية لمكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب فيما يخص الاحتيال الضريبي.

الاختلالات الرئيسية الحالية للنظام الضريبي:

- نقص الشفافية في طريقة إنتاج القواعد الضريبية وتأويلها وتطبيقها الإداري؛
- سلطة تقديرية مهمة للإدارة الضريبية في تطبيق القاعدة الجبائية؛
- ممارسات إدارية غير مطابقة للقانون؛
- تعقيد المساطر الضريبية؛
- هيمنة منطق الربح وعجز في العدالة الضريبية؛
- غياب مبدأ التدرج الفعلي باعتباره الآلية الرئيسية لتكريس العدالة الضريبية؛
- غياب آليات تقييم السياسة الضريبية وآليات المساءلة؛
- القصور والتعظيم الذي يشوب المراقبة الضريبية في جميع المراحل وذلك من البرمجة إلى إبرام الاتفاقيات مروراً بضعف التتبع لأعمال الافتحاص وقرارات اللجان الضريبية؛
- غياب الحكامة الجيدة الضريبية على المستوى المحلي.

أهم التوصيات والانتظارات :

- أمام هذه الاختلالات، ترفع الجمعيات الموقعة على هذه المذكرة التوصيات التالية:
- 1- تكريس سمو الأحكام الدستورية لاسيما المواد 39 و 40 و 71 من الدستور، المتعلقة أساساً بقانونية الضريبة والعدالة الضريبية والتضامن الوطني وأولوية السلطة التشريعية في مسلسل وضع المعايير الضريبية بما في ذلك الاستثناءات الضريبية؛
 - 2- التوفيق بين السياسة الضريبية والسياسات العامة في إطار استراتيجية مندمجة؛
 - 3- وضع حد ل"وجود مناطق غير خاضعة للقانون الضريبي" وللممارسات الإدارية التي لا تمتثل للأحكام القانونية؛
- ضمان الممارسة الفعالة لحق الوصول إلى المعلومة في المجال الضريبي والمالي؛ -4
- وضع آليات للتقييم الدوري للسياسات الضريبية وآليات المساءلة؛5
 - النص على إنشاء هيئة استشارية دائمة (المجلس الوطني للضرائب) مع ضمان تمثيلية المجتمع المدني؛6

- 7- على مستوى الجبايات المحلية، يتحتم إرساء نظام حكامه ضريبية قائم على الشفافية والإنصاف والنجاعة، و تحديد آليات واضحة للتقييم والمساءلة، مع اعتماد استراتيجية لتنمية الموارد الضريبية الخاصة لزيادة الاستقلالية المالية للجماعات الترابية؛
- 8- إرساء نظام يضمن المساواة في توزيع موارد الميزانية من أجل ترسيخ مبادئ التضامن بين الجهات والمساهمة في الحد من التفاوتات المجالية والترابية؛
- 9- تكريس معاملة ضريبية خاصة للجمعيات وغيرها من المنظمات غير الحكومية، أساسها الشفافية المحاسبية، ومراجعة تعريف مفهوم " اللاربحية" كمييار رئيسي للإعفاء الضريبي القائم على أساس عدم توزيع الأرباح أو الفائض بشكل مباشر أو غير مباشر؛
- 10- وضع مخطط محاسباتي خاص بالجمعيات غير الهادفة للربح؛
- 11- وضع حد لجميع المقتضيات الضريبية التي تشكل مصدرا للتمييز ضد المرأة، ومباشرة عملية ملاءمة قانون الضرائب العام مع جميع الالتزامات الدولية للمغرب والأحكام القانونية والدستورية المتعلقة باحترام حقوق الإنسان في بعدها الكوني؛
- 12- على مستوى المراقبة الضريبية، يتعين ضمان الشفافية والحياد والإنصاف من خلال الأحكام القانونية خلال مسلسل المراقبة الفعلية، من البرمجة إلى إبرام الاتفاقيات أو قرارات اللجان الضريبية أو المحاكم الإدارية، مروراً بالخطوة المرتبطة بأعمال التحقق، مع تعزيز تتبع القرارات والطبيعة المتناقضة للإجراءات ... ؛
- 13- تعزيز استقلالية وشفافية اللجان الضريبية؛
- 14- تفعيل تجريم التهرب الضريبي من أجل مكافحة الإفلات من العقاب الضريبي، عن طريق إنشاء اللجنة الاستشارية المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب مع تكليف قاضي برئاستها،
- 15- مراجعة النفقات الضريبية بما ينسجم ومحاربة اقتصاد الريع، وإخضاع الاستثناءات الضريبية لعملية تقييم أهميتها وتأثيرها الفعال على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛
- 16- استبدال النفقات الضريبية بمعونة عمومية مباشرة واعتماد منهجية "البرامج التعاقدية"؛
- 17- إعطاء الأولوية للنفقات الضريبية المتعلقة بتعزيز القطاعات المبتكرة التي تحترم البيئة، وتخلق قيمة مضافة وفرص عمل وتلك الموجهة نحو البحث والتطوير؛
- 18- فرض ضرائب على الأملاك غير المنتجة للقيمة المضافة والسلع الفاخرة والأنشطة ذات الطابع المضارباتي؛
- 19- الإدماج المنهجي للبعد المرتبط باحترام والحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة داخل النظام الضريبي؛